

الخاتمة
الإسنتناجات
والمفترحات

الخاتمة

إذا كانت الدراسات والبحوث القانونية التحليلية المقارنة بين الأنظمة ذات أهمية لما تبرزه من بيان لموقعنا من الإتجاهات القانونية في العالم ومدى تطورنا وتقدمنا بالنسبة لها في العراق وإقليم كردستان لاسيما عندما نقارن نظامنا القانوني بالأنظمة الأجنبية كفرنسا والأنظمة العربية كمصر على سبيل المثال في مجال القانون العام والقضاء الإداري تحديداً، بصرف النظر عن الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحديث البعض عن إختلافاتٍ يحول دون أعمال أثارها، إلا أنها لاتخلو من فائدة في النهاية للعمل على تطوير نظامنا القضائي القانوني بالإعتماد على التقدم والتطور المشهود عندهم. وعليه إخترت هذه الدراسة والتي هي إتجاه للمقارنة بين بعض الأنظمة العربية و الأجنبية فيما بينها خصوصاً بالمقارنة بين القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان بنظيره المصري المتطور والفرنسي ذو العراقة، ولقد إستهدفت هذه الدراسة محاولة بيان الوسائل والحلول القانونية الذي أخذ بها المشرع في العراق وإقليم كردستان سواء فيما يتعلق بالتعرف على إنشاء القضاء الإداري وما يميزه عن القضاء العادي في بداية الأمر وهو أمر ذو أهمية لما يجعله متعلقاً بتحقيق العدالة في المجال الإداري، وفيما يتعلق بتشكيل القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان وهيكلته وإختصاصاته ومعرفة أهم الإستثناءات الوادرة على هذه الإختصاصات، ومن ثم معرفة أسلوب فض إشكالات تنازع الإختصاص التي يكون القضاء الإداري طرفاً فيها. وكشفت لنا الدراسة عن عدة إستنتاجات غاية في الأهمية وفي ضوء تلك النتائج أقترحنا بعض الإقتراحات اللازمة لأجل الترقى بالقضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان مستقبلاً وكما يلي:-

أولاً: أهم الإستنتاجات

- ١- إن القضاء يعد الملاذ الامن لضمان حقوق الأفراد وحررياتهم لنزاهته وحياده وعمق معرفته القانونية ولاسيما في البلدان التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج، ومكننا بحثنا من القول بأن القضاء الإداري عبارة عن قضاء إنشائي وأن القاضي هو الذي يستنبط من خلال الوقائع قواعد يمكن أن تضمن سلامة المرافق العامة وحسن سيرها لتحقيق المصلحة العامة، مع ضمان حقوق الأفراد موظفين كانوا أم غير موظفين.
- ٢- إنه كقضاء متخصص مرن ومتطور غايته مراعاة التوازن بين المصلحة العامة وضرورة حماية حقوق الأفراد وحررياتهم، لم يوجد إلا لخدمة المجتمع، فالقاضي الإداري هو الوحيد الموكل برسم حدود هذه المصلحة العامة ومراقبتها ولكونها متغيرة ويعتبر مصدر الاجتهاد كمصدر رئيسي من مصادر القانون الإداري، وأن دوره الإنشائي ينقسم الى (الخلق والمستكشف).
- ٣- إن من مبررات وجود قضاء إداري متخصص أنه يساعد على تخفيف العبء عن المحاكم العادية، ويساهم في تسريع حل المنازعات بأقل فترة زمنية ممكنة بسبب سهولة الاجراءات، ويحمي مبدأ المشروعية أو (سيادة القانون) وحماية حقوق الانسان والحريات العامة من تعسف الادارة وتحفز على الالتزام بتطبيق وتنفيذ القانون.
- ٤- كان العراق يأخذ بنظام القضاء الموحد قبل صدور قانون التعديل الثاني من قانون مجلس الشورى الدولة مرقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ وقد كانت المحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة في النظري جميع المنازعات التي تنشأ في الدولة، وكانت ترد عليها إستثناءات كثيرة من القوانين والمنازعات الناشئة في تطبيقات القضاء.
- ٥- إن إقليم كردستان وبعد التغيرات السياسية في العراق بعد أحداث حرب الخليج الأولى وإنتفاضة الشعب الكوردي في كردستان العراق بوجه نظام الحكم آنذاك في سنة ١٩٩١ قد حرم الموظفين والأفراد من القضاء الإداري، بسبب وجود محكمة القضاء الإداري في بغداد حصراً، وقد تبني الإقليم نظام القضاء المزدوج منذ سنة ٢٠٠٨ ، وكان المحاكم المدنية هي المختصة بالفصل في جميع المنازعات الناشئة في الإقليم بغض النظر عن طبيعتها وفقاً لما جاء به قانون السلطة القضائية رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ في إقليم كردستان.

- ٦- أن إنشاء القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان لم يكن بمستوى الأفضلية الإدارية في الدول الأخرى التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج مثل (فرنسا ومصر).
- ٧- أن إختصاص القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان إختصاص متواضع الى حد ما ومحدود ينحصر في النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر عن موظفي الدولة والقطاع العام (الحكومي) دون أن تشمل الدعاوى الخاصة بالعقود الإدارية والمسئولية الإدارية الناشئة عن الأعمال المادية للإدارة.
- ٨- إن هنالك إستثناءات كثيرة تخرج عن نطاق إختصاص القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان ومن بينها بعض القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها أو الإعتراض عليها وكذلك أعمال السيادة والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس الإقليم، إلا أن المشرع العراقي ولحسن الحظ قد تلافي الخطأ والتزم بالنص الدستوري في المادة ١٠٠ منه وحظر تحصين اي عمل أو قرار إداري من الطعن في التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة في سنة ٢٠١٣ بالقانون رقم ١٧ مع إستمرار الحال عليه في إقليم كردستان.
- ٩- عمد المشرع العراقي في البداية الى الإكتفاء بثلاثة تشكيلات تدخل في نطاق القضاء الإداري وهي مجلس الإنضباط العام (محكمة قضاء الموظفين) ومحكمة القضاء الإداري والهيئة العامة لمجلس الشورى، وكذلك فعل المشرع في الإقليم وأكتفى بالتشكيلة ذاتها بتغير تسمية محكمة القضاء الإداري بالمحكمة الإدارية فقط، وقد تم إستحداث المحكمة الإدارية العليا ضمن تشكيلة مجلس شورى الدولة في العراق بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ في التعديل الخامس لقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩. وبقيت تشكيلة القضاء الإداري في كردستان تحتاج الى تطوير مماثل.
- ١٠- يفتقر العراق وإقليم كردستان الى محكمة مختصة بالفصل في تنازع الإختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري والإكتفاء بهيئة تعيين المرجع ضمن تشكيلة مجلسي شورى الدولة والإقليم فقط على الرغم من وجود نقد وملاحظات عدة عليها.
- ١١- إناط المشرع العراقي دور محكمة التمييز الى الهيئة العامة لمجلس الشورى مما جعل من الهيئة ان تمارس دوراً قضائياً بالإضافة الى عملها الرئيسي في التشريع وتدوين القوانين لحين إستحداث المحكمة الإدارية العليا في حزيران سنة ٢٠١٣، مع إستمرار المشرع في إقليم كردستان على نفس المنوال في ظل عدم وجود المحكمة الإدارية العليا في تشكيلة مجلس شورى الإقليم.
- ١٢- أصبح الطعن في القرارات وأحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين في العراق أمام المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة بعدما كان المشرع قد أعطاه الى المحكمة الاتحادية العليا وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ من قبل ذلك.
- ١٣- وجود المحكمة الاتحادية العليا ضمن تشكيلة القضاء في العراق لتكون هيئة قضائية مستقلة وحدد القانون آلية تشكيلها وإختصاصاتها الحصرية كهيئة قضائية أعلى درجة على مستوى الدولة في حين لم تكن لها إختصاصات دقيقة وحصرية وفق الدستور.
- ١٤- رجوع المحاكم والهيئات في العراق وإقليم كردستان الى نصوص قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقانون الرسوم العدلية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ للفصل في تنازع الإختصاص بين جهتي القضاء في ظل عدم وجود نصوص قانونية صريحة بذلك في تحديد صور التنازع.
- ١٥- جعل قرارات وأحكام هيئة تعيين المرجع في العراق والإقليم باتية وملزمة لكل الأطراف بالرغم مما يشوبها من ملاحظات ونقد حول تشكيلة تعيين الهيئة ورئاستها من قبل رئيس محكمة التمييز.

ثانياً: المقترحات

- ١- فك إرتباط مجلس شورى الدولة ومجلس شورى الإقليم من وزارة العدل وجعله هيئة قضائية مستقلة لها شخصية معنوية في ظل تواجد مجلس القضاء الأعلى في العراق وإقليم كردستان.
- ٢- تشكيل المحكمة الإدارية العليا في إقليم كردستان لتكون الجهة المختصة للنظر في الطعون المقدمة على قرارات المحكمة الإدارية وهيئة إنضباط موظفي الإقليم بدلاً من الهيئة العامة

لمجلس شوري الإقليم، لتمارس إختصاصات محكمة التمييز والإستفادة من الخطوة الحسنة للمشرع العراقي في هذا الخصوص لتحديد إختصاصاتها الأخرى .

٣- تشكيل محكمة تنازع الإختصاص في كل من العراق وإقليم كردستان وجعلها هيئة قضائية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية لحسم إشكالات التنازع بين طرفي القضاء بدلاً من هيئة تعيين المرجع وإناطة المسؤولية فيها الى أشخاص مستقلين من الفقهاء وأساتذة القانون والمختصين بالقانون فضلاً عن أعضاء محكمة التمييز ومستشاري مجلس الشوري مع مراعاة التمثيل المتساوي للمكونات سابقة الذكر، وتكون الرئاسة فيها دورية بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس الشوري.

٤- تعديل قانون مجلس شوري الإقليم في المادة ١٦ منه وذكر النص الدستوري " حظر تحصين اي عمل أو قرار إداري من الطعن"، وجعل أعمال السيادة والقرارات الصادرة من رئيس الإقليم قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية في إقليم بالإضافة الى القرارات التي رسم لها القانون طريقاً خاصاً في تطبيقها. لأن أعمال السيادة نظرية قائمة في كل الدول المتقدمة وفق معيار موضوعي يحدده القضاء الإداري نفسه في أحكامه.

٥- تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ في المادة ١٥ منه وإضافة صور التنازع اليها بنص صريح وواضح، وإضافة نص صريح أخرج إجراءات التنازع الى المادة ٧ الفقرة ١٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الخامس لمجلس شوري الدولة في العراق كما فعل المشرع الفرنسي.

٦- تغيير اسم "هيئة إنضباط موظفي الإقليم" بمحكمة التأديب للموظفين أو بمحكمة قضاء الموظفين ضمن تشكيلة مجلس شوري الإقليم في كردستان- العراق، لأنها تمارس دور وصلاحيات محكمة ولا مبرر لإبقاء هذا الاسم عليها.

٧- إطلاق إختصاص القضاء الإداري في العراق وإقليم كردستان بحيث تكون صلاحياته بالنظر الى جميع المنازعات الإدارية وليس على سبيل الحصر، والإستفادة بهذا الخصوص من التجربة المصرية .

٨- للحفاظ على تكامل بناء النظام القضائي في العراق الفيدرالي (الإتحادي) يجب إضافة إختصاص النظر في المنازعات المتعلقة بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين قضائيتين مختلفتين الى إختصاصات وصلاحيات المحكمة الإتحادية العليا.

المصادر والمراجع

الكتب والمطبوعات العربية :-

١. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القضاء الإداري - ولاية القضاء الإداري، مكتبة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠١.
٢. د. أحمد منازع علي احمد، ضوابط إختصاص القضاء الإداري- دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، ٢٠١٢.
٣. د. أنور احمد رسلان، الوسيط في القضاء الإداري، منشورات دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٣.
٤. د. السيد خليل هيكل، القضاء الإداري - دراسة مقارنة، مصر، ١٩٩٧.
٥. د. ثروت بدوي، مبادئ القانون الإداري، مطبوعات دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٣.
٦. د. حسين عثمان محمد، قانون القضاء الإداري - مبدأ المشروعية وتنازع الإختصاص، منشورات دار الجامعة الجديد، مصر.
٧. د. حسين عثمان محمد عثمان، قانون القضاء الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠٠٦.
٨. المستشار حمدي ياسين عكاشة، المرافعات الادارية في قضاء مجلس الدولة، منشورات منشأة المعارف، مصر، ١٩٨٨.
٩. المستشار الدكتور حمدان حسن فهمي، إختصاصات القضاء الدستوري في مصر وحجية أحكامها، منشورات مكتبة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.
١٠. د. خالد بن خليل الظاهر، القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية، منشورات المعهد العالي للقضاء، السعودية، ١٤٢٣ الهجري.
١١. د. داود الباز، القضاء الإداري، منشورات دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٥.
١٢. د. رجب محمود أحمد، القضاء الإداري - مبدأ المشروعية، دار النهضة العربية، مصر.
١٣. د. رياض الزهيري، ضرورة تأسيس قضاء متخصص في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها في العراق، منشورات موقع السلطة القضائية العراقية، العدد الأول، العراق.
١٤. د. زكي محمد النجار، القضاء الإداري - دراسة مقارنة بالشريعة اسلامية، منشورات الأزهر للطباعة، مصر، ١٩٩٦.
١٥. د. سالم بن راشد العلوي، القضاء الإداري - دراسة مقارنة، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
١٦. د. سامي جمال الدين، القضاء الإداري- كتاب الأول، الطبعة الأولى، أبو العزم للطباعة، مصر، ٢٠٠٢.
١٧. د. سامي جمال الدين، قضاء الملائمة والسلطة التقديرية للإدارة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٠.
١٨. د. سامي جمال الدين، القضاء الإداري والرقابة على أعمال الإدارة، منشورات دار الجامعة الجديد، مصر، بلاسنة النشر.
١٩. د. سامي جمال الدين، الرقابة على أعمال الإدارة، مطبوعات منشأة المعارف، مصر، ١٩٨٣.
٢٠. د. سعاد الشرقاوي، الوجيز في القضاء الإداري، منشورات دار النهضة العربية، الجزء الأول، مصر، ١٩٨١.
٢١. د. سعد عصفور، القضاء الإداري، منشورات منشأة المعارف، مصر، بلاسنة النشر.
٢٢. د. سعد عصفور ود. محسن خليل، القضاء الإداري، مطبوعات منشأة المعارف بالأسكندرية، مصر، بلاسنة النشر.
٢٣. د. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري - قضاء إلغاء، الكتاب الأول، منشورات دار الفكر العربي، ١٩٦٧، مصر.

٢٤. د. سليمان محمد الطماوي، دروس في القضاء الإداري - دراسة مقارنة، منشورات دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٦.
٢٥. د. سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية- دراسة مقارنة، الطبعة السادسة، مكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩١.
٢٦. د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري دراسة مقارنة، منشورات جامعة عين الشمس، مصر، ١٩٨٢.
٢٧. صباح صادق جعفر الأنباري، قانون مجلس شورى الدولة الرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته، منشورات موسوعة القوانين العراقية، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠١٣.
٢٨. د. صبيح بشير مسكوني، القضاء الإداري في الجمهورية العربية الليبية، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٤.
٢٩. د. صعب ناجي عبود الدليمي، الدفع الشككية أمام القضاء الإداري- دراسة مقارنة، مطبوعات المؤسسة الحديثة للكتاب، مكتبة السنهوري، العراق، ٢٠١٠.
٣٠. د. عبدالغني بسيوني عبدالله، القضاء الإداري - مبدأ المشروعية- تنظيم القضاء الإداري، مطبوعات مطابع السعدني، مصر، ٢٠٠٨.
٣١. د. عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بسلطة الحريات العامة وضمانات ممارستها، المجلد الأول والثاني ط٢، دار الهناء للطباعة، مصر.
٣٢. د. عبد القادر باينة، الرقابة على النشاط الإداري، مطبوعات مطبعة فضالة، الطبعة الأولى، المغرب، ٢٠١٠.
٣٣. عبد الكريم الطالب، التنظيم القضائي المغربي، منشورات المطبعة الوراقة الوطنية الداوديات، الطبعة الرابعة، المغرب، ٢٠١٢.
٣٤. د. عبدالله طلبة، القضاء الإداري - الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، مطبوعات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، سوريا، ١٩٩٧.
٣٥. د. عبد القادر الشخيلي، النظام القانوني لجزاءات التأديبية، مطبوعات دار الفكر العربي، الأردن، ١٩٨٣.
٣٦. عبد المحسن السالم، العوارض الوجودية والتقديرية للمسئولية التأديبية للموظف العام مقارنة بعوارض المسئولية الجنائية في التشريع العراقي، منشورات دار القادسية، الطبعة الأولى، العراق، ١٩٨٦.
٣٧. د. عبداللطيف نايف، القضاء الإداري، محاضرات القيت على طلاب المرحلة الثانية في كلية القانون جامعة المستنصرية، منشورات مكتبة الماهر للطباعة والنشر، العراق.
٣٨. د. عبد اللطيف نايف، إختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد، دراسة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الامارات العربية المتحدة، منشورات وزارة العدل، العراق، ٢٠١٢.
٣٩. د. بطينة الجرف، رقابة القضاء على أعمال الإدارة العامة، مصر، ١٩٧٠.
٤٠. د. عدنان عمرو، القضاء الإداري - قضاء الغاء، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مطبوعات منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٤.
٤١. د. عصام عبدالوهاب البرزنجي، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في كلية القانون جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٠.
٤٢. د. عصام عبدالوهاب البرزنجي، توزيع الإختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري وحسم إشكالات التنازع بينهما، منشورات سلسلة المائدة الحرة لبيت الحكمة، العراق، ١٩٩٩.
٤٣. د. عبد الحميد الرفاعي، القضاء الإداري بين الشريعة والقانون، مطبوعات دار الفكر، الطبعة العاشرة، سوريا، ١٩٨٩.
٤٤. د. غازي فيصل مهدي، المحكمة الاتحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية، منشورات موسوعة القوانين العراقية، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٠٨.

- ٤٥ . د. غازي فيصل مهدي، شرح أحكام قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع الإشتراكي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، منشورات الجامعة، العراق، ٢٠٠١.
- ٤٦ . د. فاروق احمد الخماس ، الرقابة على أعمال الإدارة، مطبوعات الحدباء - جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٠.
- ٤٧ . فرمان درويش حمد، إختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في العراق، منشورات زين الحقوقية ومكتبة التفسير، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠١٣.
- ٤٨ . د. فؤاد محمد النادي، القضاء الإداري، بلادار النشر، مصر، ١٤١٨ الهجري- ١٩٩٨.
- ٤٩ . د. فؤاد العطار، القضاء الإداري-دراسة مقارنة لأصول رقابة القضاء أعمال الإدارة وعمالها ومدى تطبيقاتها في القانون الوضعي، مكتبة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، بلاسنة نشر.
- ٥٠ . د. فؤاد العطار، القضاء الإداري - دراسة مقارنة لأصول رقابة القضاء على اعمال الإدارة ومدى تطبيقاتها، منشورات مكتبة جامعة عين شمس، مصر، ١٩٦٨.
- ٥١ . د. ماجد راغب الحلو، القضاء الاداري - مبدأ المشروعية- لجان التوفيق في المنازعات الإدارية، منشورات دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٠.
- ٥٢ . د. مازن ليلو راضي ، القضاء الإداري - دراسة لأسس ومبادئ القضاء الإداري في العراق ، منشورات مطبعة هاوار ، العراق ، ٢٠٠٨.
- ٥٣ . د. مازن ليلو راضي، الطاعة وحدودها في الوظيفة العامة، دارالمطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠٠٢.
- ٥٤ . د. مازن ليلو راضي، القضاء الاداري طبقاً لقانون مجلس شورى في العراق وإقليم كردستان، منشورات دهبوك للطباعة، العراق، ٢٠٠٩.
- ٥٥ . المستشار الدكتور ماهر أبو العينين، الإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا وأثر الحكم الصادر فيها على الدعوى الإدارية وفقاً لإحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، مطبوعات مكتبة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- ٥٦ . د. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الإداري، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الثانية مزيده ومنقحة، العراق، ٢٠١٢.
- ٥٧ . د. محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني- دراسة مقارنة، مطبوعات دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٢.
- ٥٨ . د. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الاداري -مبدأ المشروعية -تنظيم مجلس الدولة، دارالجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٦.
- ٥٩ . د. محمد رفعت عبد الوهاب ود. حسين عثمان محمد، القضاء الإداري، منشورات دارالمطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠٠٠.
- ٦٠ . د. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري - مبدأ سيادة القانون (الإختصاص القضائي لمجلس الدولة) ، مطبوعات دارالجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١١.
- ٦١ . د. محمد رفعت عبد الوهاب ود. أحمد عبدالرحمن شرف الدين ، القضاء الإداري - مبدأ الشرعية الإسلامية دراسة مقارنة بالأنظمة الوضعية، منشورات المكتب العربي للطباعة، مصر، ١٩٨٨.
- ٦٢ . د. محمد رفعت عبد الوهاب ، المحاكم الإدارية الإستئنافية في فرنسا مع نظرة عامة على تنظيم القضاء الإداري الفرنسي، مطبوعات دارالجامعة الجديدة ، مصر، ٢٠١٢.
- ٦٣ . د. محمد رفعت عبد الوهاب ، النظرية العامة للقانون الإداري، مطبوعات دارالجامعة الجديدة ، مصر، ٢٠١٢.
- ٦٤ . د. محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستورية القوانين، مطبوعات دارالجامعة الجديدة ، مصر، ٢٠١١.
- ٦٥ . د. محمد شافعي أبوراس، القضاء الإداري، مطبوعات مكتبة النصر بالزقازيق، مصر، ١٩٨١.
- ٦٦ . د. محمد فؤاد المهنا، دروس في القانون الإداري، الدار المصرية للطباعة، مصر، ١٩٥٦.
- ٦٧ . د. محمد محمد عبده إمام، القضاء الإداري-مبدأ المشروعية دراسة مقارنة، منشورات

- دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٨.
٦٨. د. محمد مير غني خيري، مذكرات في القضاء الإداري، مكتبة الإسكندرية، مصر، ١٩٧٤.
٦٩. د. محمد علي جواد كاظم، القضاء الاداري، منشورات جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٠.
٧٠. د. محمد الجبوري، القضاء الإداري – دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ١٩٩٨.
٧١. د. محمد عبد الكريم العيسى، المحكمة الإدارية العليا في نظام ديوان المظالم السعودي – دراسة مقارنة، منشورات مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، السعودية، ٢٠١٢.
٧٢. د. محمد علي سليمان، القضاء اليمني من عموم الولاية الى التخصص في الرقابة على اعمال الادارة، بحث منشور في اعمال المؤتمر السنوي الثامن لجامعة المنصورة، مصر، بلاسنة نشر.
٧٣. د. محمود عاطف البناء، القضاء الإداري – تنظيم الرقابة القضائية في مصر، منشورات دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٥.
٧٤. د. محمود حلمي، القضاء الإداري، منشورات دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٧.
٧٥. د. محمود محمد حافظ، القضاء الاداري في القانون المصري والمقارن، منشورات دار النهضة العربية، ١٩٩٣، مصر.
٧٦. د. محمد عبد الله الحراري، أصول القانون الإداري الليبي، الجزء الثاني، ليبيا، ١٩٩٥.
٧٧. د. محمد أنس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام – القضاء الإداري، منشورات دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٧.
٧٨. د. مصطفى ابوزيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة الفرنسي، منشورات مطابع السعدني، مصر، ٢٠٠٧.
٧٩. د. منذر الشاوي، المدخل لدراسة القانون الوضعي، الطبعة الاولى، منشورات دار الشؤون الثقافية، العراق، ١٩٩٦.
٨٠. مكي ناجي، المحكمة الإدارية العليا في العراق، دراسة تطبيقية في إختصاص المحكمة والرقابة التي تمارسها بالأحكام والقرارات، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٠٧.
٨١. د. نجيب خلف أحمد، القضاء الإداري في العراق، منشورات جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٩.

الرسائل العلمية :-

٨٢. إسرائ كريم الطالباني، الطعن بأحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة السليمانية، العراق، ٢٠٠٩.
٨٣. إسماعيل نجم الدين نامق، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في العراق وافاق تطورها في اقليم كوردستان، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة السليمانية، العراق، ٢٠٠٧.
٨٤. أحمد ماهر صالح الجبوري، الرقابة القضائية على إجراءات فرض العقوبة الإنضباطية في القانون العراقي، رسالة ماجستير مقدم لجامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٦.
٨٥. علي سعد عمران، القضاء الإداري، رسالة ماجستير، منشورات جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨.
٨٦. فايز زويد الثقفي، تنازع الإختصاص الولائي في القضاء السعودي، دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ١٤٣١ الهجرية.
٨٧. ماجد نجم عيدان، النظام القانوني لدعوى الألغاء في العراق – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدم الى جامعة النهرين، العراق.

البحوث العلمية :-

٨٨. المستشار حافظ عباس، المحكمة الدستورية العليا- نشأتها وتشكيلها، بحث منشور في مجلة النيابة الإدارية، العدد ١٣، مصر، ١٩٩٩.
٨٩. صالح إبراهيم المتيوتي، تنازع الإختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري في

العراق، منشورات مجلة الرافدين للحقوق، العدد الرابع، جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٨.
٩٠. د. عبد العزيز خليل ابراهيم، الطعن بالنقض والطعن أمام محكمة الإدارية العليا، رسالة مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، مصر، ١٩٦٩.

المجلات والصحف :-

٩١. أحمد محي الدين أحمد، دور الرقابة القانونية في سيادة القانون في كردستان، منشورات مجلة تفراروو، العدد ٢٤، العراق، ٢٠٠٤.
٩٢. د. عائشة سلمان، إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد ٧٢، المغرب، ٢٠٠٧.
٩٣. المستشار عادل يونس، رقابة محكمة القضاء الإداري على قرارات سلطة التحقيق والإتهام - دراسة نظرية مقارنة، مقالات مجلة الدولة، السنة الخامسة، مصر.
٩٤. د. عبدالله حداد، القانون الإداري المغربي على ضوء القانون المحدث للمحاكم الإدارية، مجلة القضاء الإداري المغربي، المغرب.
٩٥. د. عصام عبد الوهاب البرزنجي، مجلس شورى الدولة وميلاد القضاء الإداري في العراق، مجلة العلوم القانونية - المجلد التاسع، منشورات جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠.
٩٦. د. عمار بوضياف، تنفيذ الأحكام القضائية في المادة الإدارية بين الإطار القانوني والاجتهاد القضائي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي، العدد الثاني، الجزائر ٢، ٢٠٠٧.
٩٧. القاضي قاسم حسن عبودي، أشكال القضاء الاتحادي، منشورات مجلة العلوم القضائية، العراق، ٢٠٠٨.
٩٨. د. مازن ليلو راضي، مجلس شورى اقليم كردستان - تنظيمه واختصاصاته، منشورات مجلة جامعة سليمانية، العدد ٢٦، العراق ٢٠٠٩.
٩٩. د. ماهر صالح علاوي، إجتهدات مجلس إنضباط العام في ظل قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، منشورات مجلة العدالة، العدد الاول، السنة الثانية، العراق، ٢٠٠٠.
١٠٠. د. مهابه بهجت يونس الصالحي، المحكمة الاتحادية العليا وإختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١١، العدد ٢١، العراق، ٢٠٠٨.

الداستير والقوانين والأحكام :-

١٠١. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١٠٢. الدستور المصري الجديد لسنة ٢٠١٤.
١٠٣. قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ العراقي وتعديلاته.
١٠٤. قانون رئاسة اقليم كردستان المرقم ١ لسنة ٢٠٠٥.
١٠٥. قانون مجلس شورى اقليم كردستان المرقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨.
١٠٦. قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام المعدل رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.
١٠٧. قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل.
١٠٨. قانون مفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧.
١٠٩. قانون التعديل الرابع لقانون انتخابات برلمان كردستان رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩.
١١٠. قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦.
١١١. قانون محكمة القضاء الاداري رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ المعدل العراقي.
١١٢. النظام رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ لمحكمة الإتحادية العليا في العراق.
١١٣. قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المصري وتعديلاته.
١١٤. القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المصري.
١١٥. أحكام المحكمة الاتحادية العليا في العراق.
١١٦. أحكام محكمة القضاء الإداري في العراق.

- ١١٧ . أحكام محكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري في مصر.
١١٨ . أحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر.
١١٩ . قرارات هيئة التنازع بين مجلس شورى في إقليم كردستان ومحكمة التمييز في إقليم.
١٢٠ . قرارات هيئة تعيين المرجع في مجلس شورى الدولة في العراق.

المواقع والصحف الإلكترونية :-

١٢١ . إبراهيم بن صالح الزغبلي، تنازع وتدافع الإختصاص، منشورات مجلة العدل- وزارة العدل في السعودية، السنة الثالثة، العدد ١٠، المنشور بتاريخ ١٤٢٢ الهجرية والمتاح على الموقع

[Http://www.mog.gov.sa/default.aspx](http://www.mog.gov.sa/default.aspx)

١٢٢ . القاضي شوان محي الدين - رئيس مجلس شورى إقليم كردستان، المجلس .. التأسيس والدور، مجلة المصدر، العراق، ٢٠١٣، من منشورات الأنترنت بتاريخ ٢٠١٣/١١/١ والمتاح على

[Http://almasdarpress.com/index.php/investigations](http://almasdarpress.com/index.php/investigations)

١٢٣ . عبدالحق ذهبي، مقاله القضاء الإداري في العراق، المنشور في المجلة المغربية بتاريخ ١٤ شباط - ٢٠٠٧ في الصفحة المتاح على الموقع

[Http://sustic-administrative mark too bblog.com/post-212926](http://sustic-administrative mark too bblog.com/post-212926)

١٢٤ . عبيد النادر العصيمي، الدور الإنشائي للقاضي الإداري، السعودية، ٢٠١٠، من منشورات الأنترنت بتاريخ ١٤٣١/٩/٩ هجرية، المتاح على الموقع

[Http://www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)

١٢٥ . غازي إبراهيم الجنابي - رئيس مجلس شورى الدولة سابقاً، القضاء الإداري في العراق، مجلة القضاء والتشريع، العراق، ٢٠١١، من منشورات أنترنت بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠، المتاح على

[Http://tqmag.net/body.asp](http://tqmag.net/body.asp)

الكتب والمطبوعات الأجنبية :-

126 .Michel Lesage, Les interventions du legislatures' dans le fonctionnement de la justice, LGDJ, France, 1960, p. 26.

127 .De laubadere, traite de droit adminstratif, 1984, P266.

128 .E.laferriere, Traite de la jurisdiction administrative, 2eme edition 1869, II, P, 32.

ملخص الدراسة

إيماناً منا بأن خير ضمان لحماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة تعسف رجال الإدارة بعد سيادة القانون هو قضاء مستقل قادر على حماية المشروعية كالقضاء الإداري، وإن الباعث الأساس لدراستنا عن تنازع إختصاص القضاء بين القضاء العادي والإداري هو تسليط الضوء على التجربة والخبرة المشهوددة لبلدان المتقدمة في هذا المجال وعلى سبيل المثال فرنسا ومصر في ضوء عمل محكمتيهما (محكمة تنازع الإختصاص) و(المحكمة الدستورية العليا) في حلحلة التنازع الحاصل بين قضائي العادي والإداري فيهما، وتحليلها ومقارنتها بواقع الحال في العراق وإقليم كردستان بالرغم من وجود قضاء إداري فيها الى أنها لاتزال تعتبر فتية.

وعليه حاولنا جاهداً بأن نساهم ولو بقدر صغير في توثيق عمل القضاء الإداري في العراق بشكل عام، وفي إقليم كردستان بالخصوص، والوقوف على معرفة أوجه القصور فيها وخصوصاً إنها في عقدها الأول من العمر، على أمل إيجاد جهة مختصة بالنظر في النزاعات الحاصلة والفصل فيها في حال تنازع الإختصاص بين القضاء العادي والإداري.

وعليه قسمنا الدراسة الى ثلاثة فصول لنوضح في الفصل الأول منها ماهية القضاء الإداري ونشأته في مبحثين، ونبحث في الفصل الثاني معايير أختصاص القضاء الإداري في فرنسا ومصر والعراق وإقليم كردستان وأهم الإستثناءات الواردة عليه تباعاً مقسماً الفصل على مبحثين، وأخيراً وفي فصل ثالث سنتطرق الى تنازع إختصاص بين القضائين العادي والإداري مقسماً الفصل الى ثلاثة مباحث أبحث فيها عن كيفية تنظيم تنازع إختصاص في كلاً من فرنسا ومصر والعراق وإقليم كردستان تباعاً.

The study Abstract

Faithfully, we are sure that the best guarantee for protecting the rights and freedom of the individuals in facing the dictatorship of the administration men after the sovereignty of law is an independent verdict able to protect the legitimacy such as the administrative verdict and the basic incentive in our study about the conflict between the ordinary law and the administrative verdict is focusing on the experience of the advanced countries in that field like France and Egypt in the light of their courts (issues conflict court and the supreme constitutional court), in analyzing the conflict arises between the ordinary and the administrative verdict as it happens in Iraq and Kurdistan region although there is an administrative verdict in both of them.

We should try hard to contribute the authentication of the administrative verdict in Iraq in general especially in Kurdistan region and try to know what the defects although it is in the first decade so we divided the study to three chapters to show in the first chapter what is the administrative verdict and its origin in two parts, and in the second chapter we look for the administrative verdict in France, Egypt, Iraq and Kurdistan region and the most exceptions, and finally in the third chapter we will discuss the conflict arises between the ordinary and the administrative verdict and it is divided to three parts where I search for the tasks of the administrative verdict in France, Egypt, Iraq and Kurdistan region.